



## عقد اتفاق ثلاثي لشراء الأوراق المالية بالهامش

إنه في يوم ..... الموافق ..... / ..... / ..... أبرم هذا الاتفاق بين كل من:

1. **بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)** والكاين مقره الرئيسي في 6 شارع الدكتور مصطفى ابو زهرة - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية والمرخص له من الهيئة العامة للرقابة المالية القيام بنشاط شراء الأوراق المالية الهامشي بتاريخ ..... / ..... / ..... ويمثله قانوناً السيد الاستاذ/ رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي بصفته ويوقع على هذا العقد السيد / ..... بصفته

(طرف اول - ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك" أو "أمين الحفظ")

2. **شركة** ..... (شركة) ومقرها الرئيسي ..... المقيدة برقم ..... بالإيداع رقم ..... بتاريخ ..... / ..... / ..... الساري حتى ..... / ..... / ..... مكتب سجل تجاري ..... ويمثلها قانوناً السيد الأستاذ/ ..... بصفته ..... ويوقع على هذا العقد السيد / ..... بصفته ..... الثبات صفته في ..... بطاقة الرقم القومي ..... السارية حتى ..... / ..... / ..... العنوان ..... رقم الحساب لدى البنك ..... اسم الفرع ..... البريد الإلكتروني ..... تليفون المنزل: ..... العمل: ..... المحمول: ..... الفاكس: .....

أو

السيد/ ..... المقيم في ..... (بطاقة رقم قومي/ جواز سفر/ رخصة سيارة) ..... صادرة من ..... السارية حتى ..... / ..... / ..... الجنسية ..... تاريخ الميلاد ..... / ..... / ..... كود موحد ..... رقم الحساب لدى البنك ..... اسم الفرع ..... البريد الإلكتروني ..... تليفون المنزل: ..... العمل: ..... المحمول: ..... الفاكس: .....

(طرف ثان - ويشار إليه فيما بعد بـ "العميل")

3. **شركة** ..... للوساطة في الأوراق المالية (شركة) الكائن مقرها الرئيسي في ..... سجل تجارى رقم ..... بالإيداع رقم ..... بتاريخ ..... / ..... / ..... الساري حتى ..... / ..... / ..... ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ..... بتاريخ ..... / ..... / ..... ويمثلها قانوناً وفي التوقيع على هذا العقد السيد/ ..... بصفته

(طرف ثالث - ويشار إليها فيما بعد بـ "شركة السمسرة")

## تمهيد

بنك القاهرة أحد البنوك الكبرى في جمهورية مصر العربية ويقدم خدماته المصرفية لعملائه وقد صرحت الهيئة العامة للرقابة المالية ليقيم بنك القاهرة لعملائه أنشطة أمناء الحفظ وشراء الأوراق المالية بالهامش

وحيث أن الطرف الثاني يرغب في الحصول على تمويل من بنك القاهرة (البنك) لشراء أوراق مالية بالهامش فقد تقدم بطلبه المؤرخ في.../.../... للحصول على تمويل بحد أقصى 90% من قيمة ضمانات الاسهم المقدمة منه (بحد أقصى مبلغ وقدره... فقط لا غير وذلك لاستخدامه في أغراض شراء الأوراق المالية بالهامش وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ووفقاً لقرار وزارة الاستثمار رقم 84 لسنة 2007 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 345 لسنة 2011 بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال ويتم التمويل وفقاً لنسبه تركيز الأسهم على النحو التالي:

- في حالة وجود سهم واحد فقط من أسهم الشراء بالهامش بمحفظه العميل: سيتم تمويل 50% فقط من قيمة محفظة العميل المحفوظة لدي أمين حفظ البنك لغرض الشراء بالهامش (يمكن تغيير هذه النسبة طبقاً لسياسة ورؤية البنك)
- في حالة وجود سهمين فقط من أسهم الشراء بالهامش بمحفظه العميل: سيتم تمويل 70% فقط من قيمة محفظة العميل المحفوظة لدي أمين حفظ البنك لغرض الشراء بالهامش (يمكن تغيير هذه النسبة طبقاً لسياسة ورؤية البنك)
- في حالة وجود ثلاثة أسهم أو أكثر من أسهم الشراء بالهامش بمحفظه العميل: سيتم تمويل 90% من قيمة محفظة العميل المحفوظة لدي أمين حفظ البنك لغرض الشراء بالهامش (يمكن تغيير هذه النسبة طبقاً لسياسة ورؤية البنك)

وبعد أن أقر الأطراف الثلاثة بكامل أهليتهم القانونية للتعاقد والتصرف وعدم وجود مانع يحول دون صحة ونفاذ هذا العقد فقد اتفقوا على الآتي:

## البند الأول

التمهيد السابق والمرفقات جزء لا يتجزأ من هذا العقد وتماماً ومكماً لبندوه

## البند الثاني

### شراء أوراق مالية بالهامش

بموجب بهذا العقد وافق بنك القاهرة علي منح العميل تمويل في صورة جاري مدين لتداول أوراق مالية بالهامش والمسموح بشرائها بالهامش من البورصة المصرية وفي الحدود المسموح بها وذلك من خلال عقد فتح حساب للتعامل في الأوراق المالية (الموقع بين العميل وشركة السمسرة) وبناء على أوامر العميل لشركة السمسرة بشراء أوراق مالية باسم ولحساب العميل بنظام الشراء بالهامش

على أن يلتزم العميل بسداد ما لا يقل عن 50% من ثمن الأوراق المالية نقداً مقدماً، أو أن يقدم العميل ويضع تحت تصرف البنك أوراق مالية أخرى يتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة ولا تقل قيمتها السوقية في تاريخ تقييمها عن 100% من قيمة الأوراق المالية المشتراه لحساب العميل في تاريخ الشراء

ويلتزم العميل أن تتوافر في الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة وبيوافق عليها أطراف هذا العقد، على أن تلتزم شركة السمسرة بإبلاغ العميل بهذه الأوراق المالية وأي تعديل يحدث عليها

## البند الثالث التزامات العميل

### يلتزم العميل ويتعهد بما يلي:

1. فتح حساب لدى شركة السمسرة والتوقيع على كافة المستندات والأوراق المتعلقة بالتداول والتعامل على الأوراق المالية وكافة المستندات المتعلقة بالشراء بالهامش (بما في ذلك التفويض لشركة السمسرة "مرفق 1")
  2. فتح حساب "جاري مدين مؤسسات مالية غ م - شراء بالهامش" لدى أحد فروع بنك القاهرة والتوقيع على كافة المستندات المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية طرف البنك والمستندات الخاصة بطلب شراء الأوراق المالية بالهامش
  3. التوقيع على "عقد حفظ أوراق مالية" مع بنك القاهرة بصفته أمين الحفظ للأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل، ويلتزم العميل بتحويل محفظة الأوراق المالية التي يقدمها كضمان إلى قطاع أمناء الحفظ لدى بنك القاهرة بعد توقيعه على هذا العقد، ويلتزم طوال فترة سريان هذا العقد بالاحتفاظ بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان طرف البنك (بصفته أمين الحفظ)
  4. السداد النقدي لقيمة مديونية العميل التي يتم تمويلها من البنك أو تقديم الضمانات التي يطلبها منه البنك وزيادتها عند تخطي نسبة مديونية العميل إلى القيمة السوقية للأوراق المالية محل الشراء عن نسبة 70% من القيمة السوقية للأوراق المالية بسعر الإقفال المعلن من البورصة وإذا لم يقدم العميل الضمانات المطلوبة وفقاً لاشتراطات البورصة المصرية أو يقوم بالسداد النقدي للفرق وذلك خلال يومي عمل من تاريخ طلب البنك على النحو الوارد بالبند السادس أدناه يصرح العميل لبنك القاهرة أن يصدر أوامره إلى شركة السمسرة ببيع كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل والمحجوزة بغرض البيع وذلك بغرض الوصول بنسبة مديونية العميل الي 50% أو أقل من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراه بالهامش
  5. سداد تكلفة تمويل بنك القاهرة لعمليات الشراء بالهامش، ويتم احتسابها بالطريقة التالية:
    - أ. يتم احتساب تكلفة تمويل التعامل بالشراء بالهامش بواقع سعر الكوريدور - اقراض والمعلن من البنك المركزي المصري للعملة المحلية بالإضافة إلى هامش 4%
    - ب. وفي جميع الأحوال، تحتسب تكلفة التمويل على الرصيد المدين للعميل طرف البنك يومياً وتفيد ويتم تحميلها على حساب المديونية الخاص بالعميل طرف البنك شهرياً، ويحق للبنك تعديل تكلفة التمويل زيادة أو تخفيضاً في أي وقت على أن يقوم البنك بإخطار الشركة التابع لها العميل والتي تقوم بدورها بإخطار عميلها بهذا التعديل قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ سريان هذا التعديل
- وبموجب هذا العقد يفوض العميل شركة السمسرة في سداد تكلفة التمويل للبنك في مواعيدها خصماً من رصيد حساب العميل النقدي طرف شركة السمسرة، ويتم سداد تكلفة التمويل في بداية كل شهر ميلادي
  - في حالة عدم كفاية رصيد العميل لدى شركة السمسرة لدفع تكلفة التمويل للبنك يلتزم العميل ويتعهد بدفع جميع المصاريف والرسوم والعمولات وسداد التكلفة الناتجة عن تمويل البنك لعمليات الشراء بالهامش خلال يومي عمل من تاريخ إخطار البنك له بالسداد.
  - وفي حالة عدم وفاء العميل بدفع جميع المصاريف والرسوم والعمولات وسداد التكلفة الناتجة عن تمويل البنك لعمليات الشراء بالهامش خلال يومي عمل من تاريخ إخطار البنك له بالسداد، فإنه يحق للبنك إيقاف التمويل وعدم استكمال له الالتزام بشروط العقد الموقع معه وتسوية كامل قيمة المديونية المستحقة للبنك
6. يوافق ويصرح العميل للبنك على تحميل حساب العميل المدين طرف البنك بكلاً مما يلي:
  - أ. كافة الرسوم والمصروفات والعمولات المستحقة للبنك والناشئة عن خدمات أمناء الحفظ التي يقدمها البنك للعميل بموجب "عقد حفظ أوراق مالية" (الميرم مع بنكه بصفته أمين الحفظ) والمصروفات والعمولات الناتجة عن تمويل شراء الأوراق المالية بالهامش بموجب هذا العقد، ويتم تحميل تلك المبالغ على فواتير البيع والشراء المنفذة طرف شركة السمسرة وخصمها على حساب العميل



- ب. كافة الرسوم والمصرفيات والعمولات المستحقة لشركة السمسرة الناشئة عن خدمات السمسرة وتداول الأوراق المالية الناشئة بموجب عقد فتح حساب للتعامل في الأوراق المالية (المبرم بين العميل وشركة السمسرة)، ويتم تحميل تلك المبالغ على فواتير البيع والشراء المنفذة طرف شركة السمسرة وخصمها على حساب العميل
- ت. كافة الرسوم والمصرفيات والعمولات المستحقة على جميع عمليات البيع والشراء المنفذة والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر خدمات البورصة وخدمات المقاصة وخدمات الهيئة وتأمين المخاطر وأية خدمات أو معاملات أخرى
- هذا ويحق لكل من البنك وشركة السمسرة تعديل تلك الرسوم والمصرفيات والعمولات وأسعارها مستقبلاً وذلك بعد إخطار العميل بالرسوم أو المصرفيات أو العمولات الجديدة بخطاب خلال خمسة عشر يوم، وفي حالة عدم قبول العميل لتلك التعديلات فيحق للعميل - شريطة القيام بتسوية كامل قيمة المديونية المستحقة للبنك - وقف التعامل وإنهاء هذا العقد وفقاً لأحكام الإنهاء الواردة بالبند السابع من هذا العقد
7. يلتزم العميل بسداد الضرائب أو أي تكاليف أخرى مقررة في القوانين واللوائح أو بموجب العرف التجاري تنشأ عن هذا العقد - وعلى وجه الخصوص ضريبة الدمغة النسبية في حدود حصته التي تنشأ بموجب ما يقرره القانون - كما يصرح العميل للبنك بخصم تلك المبالغ على حساب التمويل لدى البنك فوراً دون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر
8. ولتنفيذ الالتزامات الواردة في هذا العقد فإن العميل يوافق - غير قابل للرجوع فيه - على ما يلي:
- تفويض بنك القاهرة في إصدار تعليماته إلى شركة السمسرة ببيع والتصرف في كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل لتغطية التزاماته القائمة قبل البنك، وكذا أية تعليمات أخرى يصدرها البنك لشركة السمسرة فيما يتعلق بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل، وذلك في حالة إخلال العميل بالتزاماته قبل البنك وفي الحدود التي تعيد نسبة التمويل المقدمة من البنك إلى النسبة المحددة بالبند السابع من هذا العقد
  - يصرح العميل لشركة السمسرة بقبول وتنفيذ كافة التعليمات التي تصدر إليها من قبل البنك فيما يتعلق بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل
  - عدم التصرف في الأوراق المالية المشتراه بنظام الشراء بالهامش قبل سداد قيمتها بالكامل ما لم يوافق البنك على غير ذلك
9. يوافق ويصرح العميل على قيام وأحقية كل من البورصة وهيئة الرقابة المالية والبنك المركزي المصري وبنك القاهرة وشركة السمسرة وكافة الجهات القانونية أو الرقابية المختصة بالإطلاع على حسابات العميل من الأوراق المالية لدى أي جهة كانت وكافة مستندات هذا العقد لدى كافة الجهات والشركات والبنوك المرتبطة للوقوف على ملاءته المالية ومدى قدرته على تنفيذ والالتزام بتعهداته (المرفقات 2&1)
10. عند التجديد السنوي للتسهيل وفي حاله وجود مشكله في تقرير الاستعلام الائتماني، يوافق العميل علي القيام بتوفيق الأوضاع وعلق المديونية أو استيفاء مخالصة خلال مده أقصاها شهر من تاريخ إخطاره، ليتم دراستها من جانب البنك وتحديد قبولها من عدمه

## البند الرابع حقوق العميل

### يحق للعميل الآتي:

1. الوفاء بباقي ثمن الأوراق المالية المشتراه بالهامش في أي وقت
2. استرداد ما يزيد عن الضمانات المقدمة منه إذا انخفضت نسبة مديونيته عن النسبة المتفق عليها بموجب هذا العقد أو استخدامها كضمان في عمليات جديدة للشراء بالهامش
3. استبدال الأوراق المالية المودعة كضمان بأوراق مالية أخرى يقبلها البنك والتي تتوافر فيها المعايير التي تضعها إدارة البورصة وتعتمدها الهيئة

## البند الخامس التزامات شركة السمسرة

### التزامات شركة السمسرة بموجب هذا العقد تخضع للأحكام التالية:

1. بذل عناية الرجل الحريص في تنفيذ هذا العقد والتحقق من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قبل تنفيذ عمليات الشراء بالهامش والتأكد من كفاية رصيد التمويل المتاح له
2. تلتزم شركة السمسرة بإجراء عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بشرط التحقق من أن العميل:
  - قد أودع نقدا طرف الشركة النسبة المتفق عليها، بشرط ألا تقل عن 50% من قيمة الأوراق المالية
  - أن يكون رصيد الحد الائتماني المتاح للعميل طرف البنك لأغراض تمويل شراء الأوراق المالية بالهامش يسمح بإجراء تلك العمليات (مع الحفاظ على وعدم تجاوز نسبة التغطية المطلوبة)
  - أن يقدم العميل للبنك ويضع تحت تصرفه الضمانات المتفق عليها لتنفيذ أوامر الشراء بالهامش، ولا يجوز أن تجرى عمليات الشراء بالهامش إلا على الأوراق المالية التي تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة
  - ألا تتجاوز نسبة مديونية العميل الواحد عن 15% من الاموال المتاحة للشراء بالهامش، وبشرط ألا تتجاوز النسبة 20% للعميل والمجموعة المرتبطة به
  - ويقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من العملاء تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية
3. تمكين البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية والبورصة من الإطلاع على جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات التداول بالهامش الخاصة بالعميل وأي بيانات أخرى
4. إمساك دفاتر وحسابات مستقلة آلية وبطريقة مؤمنة لتسجيل عمليات التداول بالهامش
5. تقييم الأوراق المالية المشتراه بالهامش محل هذا العقد وإعادة تقييمها يوميا وفقاً لقيمتها السوقية حسب سعر إقفال كل ورقة مالية وإخطار البنك بذلك في نهاية كل يوم تداول
6. تلتزم شركة السمسرة بحجز كافة الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل بغرض البيع لصالح شركة السمسرة طرف أمين الحفظ (البنك) من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي في ذات يوم التسوية
7. إخطار العميل - سواء بالهاتف أو البريد الإلكتروني أو بأية طريقة أخرى تراها شركة السمسرة ملائمة - تطالب فيه العميل بضرورة تخفيض نسبة المديونية والوصول بنسبة مديونيته طرف بنك القاهرة إلى النسب المشار إليها بهذا العقد وذلك خلال يومي عمل من إخطاره
8. تنفيذ التعليمات الصادرة من بنك القاهرة ببيع والتصرف في كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل لتغطية التزامات العميل القائمة لدى بنك القاهرة، وكذا أية تعليمات يصدرها بنك القاهرة لشركة السمسرة فيما يتعلق بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل وذلك وفقاً لما يراه البنك ملائماً
9. تلتزم شركة السمسرة بإبلاغ شركة الإيداع والقيود المركزي بأية عملية تداول بالهامش في ذات يوم تنفيذ العملية لتقوم هذه الأخيرة بحجز الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل لدى أمين الحفظ (البنك "الطرف الأول") لصالح شركة السمسرة ولأمر البنك، بحيث لا يجوز التصرف فيها إلا من خلال شركة السمسرة

## البند السادس التزامات البنك

### بموجب هذا العقد يلتزم البنك بالآتي:

1. بذل عناية الرجل الحريص في تنفيذ هذا العقد والتحقق من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، وعليه إعادة تقييم حالة العميل كلما رأى ضرورة لذلك وبحد أدنى مرة كل اثني عشر شهراً
2. إرسال كشف حساب إلى العميل موضحاً به قيمة المصروفات والعمولات ومقابل تكلفة التمويل وقيمة مديونية العميل والضمانات العينية المقدمة من أسهم أو سندات وقيمتها السوقية أو النقدية طرف بنك القاهرة المحتفظ بها في حساب العميل لدى البنك أو التي تم تسيلها، وإذا لم يعترض العميل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه لكشف الحساب الشهري يعتبر ذلك إقراراً منه بصحة وسلامة الكشف وما ورد فيه
3. تمكين الهيئة من الإطلاع على جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات التداول بالهامش الخاصة بالعميل وأية بيانات أخرى
4. إمساك دفاتر وحسابات مستقلة آلية وبطريقة مؤمنة لتسجيل عمليات التداول بالهامش
5. تسليم العميل بياناً موضحاً به مفهوم وأحكام الشراء بالهامش وإجراءاته ومزاياه ومخاطره والأحكام الأساسية له وأن ترسل له هذا البيان على الأقل مرة واحدة سنوياً وفور حدوث أية تعديلات في الأحكام الأساسية التي تضمنها البيان المسلم للعميل (مرفق رقم 4)
6. تقييم الأوراق المالية المشتراه بالهامش محل هذا العقد وإعادة تقييمها يومياً وفقاً لقيمتها السوقية حسب سعر إقفال كل ورقة مالية

## البند السابع

### حقوق بنك القاهرة وشركة السمسرة

1. يقوم البنك بإعادة تقييم الأوراق المالية محل الشراء بالهامش في نهاية كل يوم عمل بصورة يومية وفقاً لقيمتها السوقية طبقاً لسعر الإقفال المعلن من البورصة، فإذا تبين للبنك نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق أن مديونية العميل قد تجاوزت 60% من القيمة السوقية للأوراق المالية بحسب سعر الإقفال المعلن من البورصة يقوم البنك بإرسال إخطار للعميل وشركة السمسرة - سواء بالهاتف أو البريد الإلكتروني - يطالب فيه العميل بضرورة تخفيض نسبة المديونية إلى 50% أو أقل من قيمة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش وذلك عن طريق قيام العميل (خلال يومي عمل من إخطاره) بأي مما يلي:
  - أ. السداد النقدي
  - ب. إصدار أوامره إلى شركة السمسرة ببيع كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل واستخدام حصيلة البيع لتخفيض مديونية العميل قبل البنك
  - ت. إبرام ودائع لدى بنك القاهرة وتجميد ورهن تلك الودائع لصالح البنك، ويكون للبنك الحق في التنفيذ على تلك الودائع دون الحاجة للحصول على موافقة العميل (على أن يتم تقييم تلك الودائع - لأغراض الشراء بالهامش - بنسبة 90% من أصل مبلغ الوديعة)
  - ث. تقديم أوراق مالية تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئةهذا وفي حالة عدم قيام العميل بتخفيض نسبة مديونته عن النسبة المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك خلال يومي عمل من إخطاره أو إذا بلغت نسبة مديونية العميل 70% من القيمة السوقية للأوراق المالية، فيحق لبنك القاهرة فوراً بإخطار العميل كلما أمكن ذلك نحو اتخاذ إجراءات بيع كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة و/أو تسيل أو التنفيذ على أي من الضمانات المقدمة من العميل، وذلك بغرض الوصول بنسبة مديونية العميل طرف بنك القاهرة إلى 50% أو أقل من القيمة السوقية للأوراق المالية محل الشراء بالهامش، وتسري هذه الأحكام عند انخفاض القيمة للضمانات المقدمة من العميل



2. في حالة عدم التزام العميل بأحكام هذا العقد أو مخالفته لشروط وأحكام التداول بالهامش الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، يحق للبنك:
- أ. إصدار تعليماته إلى شركة السمسرة ببيع والتصرف في الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة، وكذا تلتزم شركة السمسرة بقبول وتنفيذ كافة التعليمات التي تصدر إليها من قبل البنك فيما يتعلق بالأوراق المالية محل التداول بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل
- ب. تحصيل قيمة الأرباح والكوبونات المستحقة لكافة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل وكذلك استلام الأسهم المجانية أو الأسهم الناتجة عن عمليات التجزئة أو أية حقوق أخرى مرتبطة بتلك الأوراق المالية وذلك لتسوية أية مبالغ تكون مستحقة على العميل لصالح البنك
- ت. إجراء أية عمليات على أو التصرف في الأوراق المالية محل هذا العقد سواء بالبيع أو الشراء أو الرهن وخلافه لضمان حقوق البنك لدى العميل مع إخطار العميل بالإجراءات سالفة البيان كلما أمكن ذلك
3. يحق لبنك القاهرة إصدار أوامره إلى شركة السمسرة ببيع أو التصرف في أي من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل في حالة فقدها شرطاً أو أكثر من الشروط المعتمدة للسماح بتداولها بنظام التداول بالهامش أو التي لا تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة، على أن تستخدم حصيلة البيع لتسوية أية مبالغ تكون مستحقة على العميل لصالح البنك على ان يتم إخطار العميل بذلك
4. وحتى يتمكن البنك وشركة السمسرة من تنفيذ واجباتهم والالتزام بمسئولياتهم قبل العميل والجهات الرسمية طبقاً لهذا العقد، فإنه يحق لهما:
- أ. الحصول على الأتعاب والعمولات والمبالغ المستحقة لهما بموجب هذا العقد نظير قيامهما بتنفيذ التزاماتهما، ويلتزم العميل بتعويض البنك وشركة السمسرة عن أية أضرار تلحق بهما نتيجة لتنفيذهما لالتزاماتهما بموجب هذا العقد
- ب. طلب أية بيانات إضافية من العميل (طبقاً لأحكام قانون غسل الأموال ولائحته التنفيذية) للتعرف على هوية المستفيدين الحقيقيين من العمليات التي يجريها العميل ومصادر الأموال التي يستثمرها بما في ذلك الحصول على إقرارات كتابية من العميل بمصدر تلك الأموال
5. مع عدم الإخلال بأية حقوق ممتازة بموجب القانون، يوافق العميل ويقر بأنه في حالة وفاة العميل (أو إشهار إفلاسه أو تصفيته) بأحقية البنك في ممارسة حق الحبس على حصيلة بيع وتصفية الأوراق المالية المملوكة للعميل والتي قد تنشأ عن بيع وتصفية وتسوية حساب العميل وكذا يقر العميل بأن للبنك الأولوية في استيفاء حقوقه من تلك الحصيلة، ويعفى العميل البنك من أية مسؤولية قد تنشأ في المستقبل في سبيل تنفيذه لذلك

## البند الثامن

### مدة العقد

مدة هذا العقد سنة تبدأ من ..... / ..... / ..... وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة بنفس الشروط أو بشروط أخرى يتم الاتفاق عليها في حينه، ما لم يخطر أي من أطراف هذا العقد باقي الأطراف برغبته في عدم التجديد خلال الشهر الأخير من المدة الأصلية أو المجددة لهذا العقد

ويحق للبنك طلب تصفية المديونية في نهاية كل سنة بغض النظر عن تجديد العقد لمدة أخرى ومع ذلك يجوز لأي طرف إنهاء العقد في أي وقت بموجب إخطار كتابي مسبق بمدة لا تقل عن 30 يوم من قبل التاريخ المحدد للإنتهاء، وذلك بتصفية وتسوية الحساب بين الأطراف الثلاثة ولا يجوز للعميل إنهاء أو فسخ العقد إذا لم يتم بتصفية إجمالي حساب المدين ومديونيته طرف بنك القاهرة وكشروط مسبق لحق الإنهاء

## البند التاسع

### طرق الاتصال والمخاطبات والاختار بين أطراف العقد



يقر أطراف هذا العقد بأنهم اتخذوا عنوانهم المحدد بصدر هذا العقد موطناً قانونياً تصح عليه كافة المخاطبات والمكاتبات والإعلانات ما لم يخطر أي منهم الآخرين بتغيير عنوانه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تغيير عنوانه

كما اتفق الأطراف على أنه تصح كافة الإخطارات بإحدى الطرق الآتية:

- الهاتف، ويعتبر قد تم إبلاغ العميل بإثبات أن أي من الطرفين البنك أو شركة السمسرة قد اتصل هاتفياً بالعميل على أي من أرقام العميل المدونة بصدر هذا العقد
- الفاكس، وذلك على رقم فاكس العميل المدون بصدر هذا العقد
- البريد الإلكتروني، وذلك على عنوان البريد الإلكتروني للعميل المدون بصدر هذا العقد

### البند العاشر أحكام عامة

- لا يجوز تعديل هذا العقد ومرفقاته إلا كتابة وباتفاق الأطراف الثلاثة وتسري أية إخطارات في حق الأطراف إذا أرسلت على العناوين وبالطرق المحددة في هذا العقد
- في حالة إخلال العميل بالتزاماته التعاقدية الناشئة أو التي قد تنشأ عن هذا العقد فإنه يلتزم بسداد أية مصروفات يتكبدها البنك نتيجة المطالبة بحقوقه الثابتة بهذا العقد، كما يفوض العميل البنك في خصم كافة المصاريف السابق الإشارة إليها المتفق عليها على حسابه طرف البنك، ويحق للبنك التعاقد مع أي شخص طبيعي أو معنوي للقيام بأي عمل من أعمال تحصيل مستحقاته الناشئة عن هذا العقد أو اتخاذ الإجراءات القانونية أو غيرها من الإجراءات بشكل كلي أو جزئي على أن يتم إخطار العميل بذلك ويعتبر العميل متنازل بموجب التوقيع على هذا العقد عن السرية المصرفية ضمن الحدود اللازمة للبنك للتفاوض بشأن تلك الأعمال وإجرائها، وفي جميع الأحوال إذا ما تم تحصيل أصل مبلغ التمويل أو العوائد أو الملحقات عن طريق القضاء يلتزم العميل بدفع كافة الرسوم والمصروفات والأتعاب (شاملة أتعاب المحاماة) التي تنتج عن سلوك البنك لهذه الوسيلة في تحصيل الديون
- يجوز للبنك في أي وقت حوالة أو التنازل عن كل أو بعض حقوقه أو التزاماته طبقاً لهذا العقد لأي طرف آخر، وتسري الحوالة أو التنازل بمجرد إخطار العميل بذلك ودون الحاجة للحصول على موافقته أو اتخاذ أية إجراءات أخرى، هذا ويحق للبنك تقديم أي معلومات يكون قد حصل عليها طبقاً لهذا العقد وفي إطاره لأي طرف آخر فيما يتعلق بترتيب وإتمام الحوالة أو التنازل المشار إليه، ويمثل ذلك إعفاءً للبنك من التزامات الاحتفاظ بالسرية المصرفية فيما يتعلق بكافة البيانات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالعميل وفقاً لهذا العقد
- تسري على هذا العقد أحكام القانون المصري، وعلى الأخص قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرار الوزاري رقم 84 لسنة 2007 وكذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 345 لسنة 2011 وتعديلاتها والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد
- في حالة نشوء أي نزاع أو خلاف حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد ولم يتوصل الأطراف إلى حل ودي، فإنه يحق لأي من الأطراف اللجوء إلى القضاء المختص قانوناً بنظر أي نزاع ينشأ عن تنفيذ و/أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد

### البند الحادي عشر توقف أو وقف شركة السمسرة عن مزاولة النشاط



- اتفق أطراف هذا العقد - على نحو غير قابل للرجوع فيه - بأنه في حالة توقف أو وقف نشاط شركة السمسرة أو منع شركة السمسرة من مزاوله كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بمزاولتها لأي سبب من الأسباب، فإنه:
1. يكون للبنك - وفقا لمطلق تقديره - الحق في القيام بتحويل محفظة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد إلى شركة سمسرة أخرى بخلاف الطرف الثالث (يشار إليها فيما بعد بـ "شركة السمسرة البديلة") مع إخطار العميل كلما أمكن ذلك، وأن يستمر في ممارسة كافة الحقوق المتاحة له بموجب هذا العقد فيما يتعلق بتلك الأوراق المالية
  2. يكون للبنك (بصفته أمين الحفظ) الحق في أن يقوم بإجراء حجز بغرض البيع لصالح شركة السمسرة البديلة فيما يتعلق بكافة الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد
  3. يكون للبنك (بصفته أمين الحفظ) - وفقا لمطلق تقديره - الحق في أن يقوم بإصدار أوامره إلى شركة السمسرة البديلة لبيع كل أو جزء من محفظة الأوراق المالية الخاصة بالعميل محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد، وذلك في حالة إخلال العميل بالتزاماته قبل البنك بموجب هذا العقد وفي الحدود التي تعيد نسبة التمويل المقدمة من البنك إلى النسبة المحددة بالبند السادس من هذا العقد مع إخطار العميل كلما أمكن ذلك
  4. ويلتزم العميل ويتعهد في هذه الحالة وبمجرد طلب البنك بما يلي:
    - القيام بفتح حساب لدى شركة السمسرة البديلة والتوقيع على كافة الأوراق والمستندات اللازمة لذلك.
    - إصدار كافة الموافقات والأوامر والتصاريح اللازمة لقيام شركة السمسرة البديلة ببيع والتصرف في الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل، والقيام بكافة الالتزامات والحقوق المقررة لشركة السمسرة (الطرف الثالث) بموجب هذا العقد

وفي حالة عدم التزام العميل بالقيام بأي من الالتزامات والتعهدات الواردة بهذا البند بمجرد طلب البنك، فيحق للبنك:

    - اتخاذ كافة الإجراءات وممارسة كافة الحقوق المتفق عليها بموجب هذا البند، ولا يحق للعميل الرجوع على البنك أو على شركة السمسرة البديلة في سبيل قيامهم بتنفيذ أي من الحقوق والتصرفات المتفق عليها بموجب هذا البند، ويقر العميل بإعفائهم من أية مسئولية في هذا الصدد طالما قام البنك وشركة السمسرة البديلة ببذل عناية الرجل الحريص في سبيل تنفيذهم لأحكام هذا البند
    - بمجرد قيام البنك و/أو شركة السمسرة البديلة بتنفيذ أي من التصرفات الواردة بهذا البند نيابة عن العميل، سيقوم البنك أو شركة السمسرة البديلة بحسب الأحوال بإخطار العميل بمجرد إتمام التصرف
  5. ولأغراض هذا الاتفاق يوافق العميل ويعفى البنك - على نحو غير قابل للرجوع فيه - من الالتزام بأحكام السرية المصرفية تجاه شركة السمسرة البديلة ويعتبر توقيعه على هذا الاتفاق إقرارا وقبولا صريحا من العميل بكشف سرية حساباته طرف البنك لشركة السمسرة البديلة كما يفوض العميل البنك بأن يزود شركة السمسرة البديلة بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بحسابه طرف البنك وكذا البيانات والمعلومات المتعلقة بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل
  6. يحق للعميل - بعد الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة للبنك - أن يقوم بتحويل محفظة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد إلى شركة سمسرة أخرى بخلاف الطرف الثالث ("شركة السمسرة البديلة") يوافق عليها البنك، على أن يتم ذلك وفقا لذات الشروط والضوابط وبذات الحقوق المقررة للبنك بموجب هذا العقد

## البند الثاني عشر

### لشكاوى

1. يوجد بالبنك آلية مجانية لتلقي شكاوى العملاء من خلال نموذج داخلي موحد يتم إتاحتها بالفروع من خلال صندوق الشكاوى أو عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك أو مركز الاتصال ليتمكن البنك من فحص الشكاوى والرد على العميل
2. سوف يتم الرد على الشكاوى من جانب مصرفنا خلال 15 يوم عمل من تاريخ استلامها

الاستخدام الداخلي للبنك

## مرفق (1)

### تفويض

نفاذا لعقد اتفاق ثلاثي لشراء الأوراق المالية بالهامش المؤرخ ..... / ..... / ..... والمبرم بيني وبين كل من بنك القاهرة (البنك) وشركة ..... سجل تجارى رقم ..... الصادر من ..... والكائنة في ..... (يشار إليها فيما بعد بـ "شركة السمسرة")

**أفوض أنا** ..... (العميل) شركة السمسرة - على نحو غير قابل للرجوع فيه - في كل مما يلي:

1. حجز كافة الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحسابي بغرض البيع لصالح شركة السمسرة طرف أمين الحفظ (البنك) من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي في ذات يوم التسوية
2. قبول وتنفيذ كافة التعليمات التي تصدر إليها من قبل البنك فيما يتعلق بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان مني
3. إطلاع البورصة والهيئة والبنك وكافة الجهات القانونية أو الرقابية المختصة على كافة المعاملات التي يتم إجراؤها على حسابي وبناءا على أوامري من خلال شركة السمسرة
4. يحق لشركة السمسرة وأفوضها في الإطلاع على كافة حساباتي (من الأوراق المالية وخلافه) وكافة البيانات وتفصيل المعاملات الخاصة بتلك الحسابات لدى أي جهة كانت، للوقوف على الملاءة المالية لي ومدى قدرتي على تنفيذ والالتزام بتعهداتي

### المفوض (العميل)

(توقيع مطابق من بنك)

الاسم:

التوقيع:

التاريخ:

## مرفق (2) تفويض

نفاذا لعقد اتفاق ثلاثي لشراء الأوراق المالية بالهامش المؤرخ ..... / ..... / ..... والمبرم بين العميل وبين كلا من بنك القاهرة (البنك) وشركة ..... سجل تجارى رقم ..... الصادر من ..... والكائنة في ..... (بشمار إليها فيما بعد بـ "شركة السمسرة")

**أفوض أنا** ..... (العميل) بنك القاهرة - على نحو غير قابل للرجوع فيه - في كل مما يلي:

1. إصدار تعليماته إلى شركة السمسرة ببيع والتصرف في كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان منى لتغطية التزاماتي القائمة طرف البنك، كما أقبل وأوافق على أية تعليمات يصدرها البنك لشركة السمسرة فيما يتعلق بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان منى وذلك وفقا لما يراه البنك ملائما في ضوء أحكام هذا العقد والقانون
2. التنفيذ على الضمانات المقدمة منى سواء تم ذلك بطريق التنفيذ على الودائع طرف بنك القاهرة أو بيع الأسهم وأذون الخزانة المقدمة منى كضمان لعمليات الشراء بالهامش أو أي تصرف آخر يراه البنك ملائما لتنفيذ الالتزامات الواردة في عقد اتفاق ثلاثي لشراء الأوراق المالية بالهامش المشار إليه أعلاه وذلك في الحدود التي تمكن البنك من تغطية الرصيد النقدي المدين المكشوف للعميل نتيجة عدم سداد قيمة عمليات شراء أوراق مالية أو السندات، وذلك على النحو الذي يعيد نسبة التمويل المقدمة من البنك إلى النسبة المحددة بالبند السادس من هذا العقد
3. كما أفوض البنك في تحميل وخصم كافة الرسوم والمصروفات والعمولات المستحقة للبنك والناشئة فيما يتعلق بهذا العقد على حسابي طرفه رقم ..... وذلك تحت مسؤوليتي
4. في حالة عدم تغطية حصيلة البيع أو تسهيل الضمانات للرصيد النقدي المدين، يحق لبنك القاهرة الرجوع على العميل للوفاء بباقي المديونية، مع تحمل العميل لكافة الأعباء المترتبة على ذلك بما في ذلك العوائد القانونية بحد أقصى مقداره 7% سنويا
5. أفوض بنك القاهرة بموجب هذا في الإطلاع على كافة حساباتي (من الأوراق المالية وخلافه) وكافة البيانات وتفاصيل المعاملات الخاصة بتلك الحسابات لدى أي جهة كانت، للوقوف على الملاءة المالية للعميل ومدى قدرته على الالتزام بتعهداته

6. إطلاع البورصة والهيئة وشركة السمسرة وكافة الجهات القانونية أو الرقابية المختصة على كافة المعاملات التي يتم إجراؤها على حساب العميل وبناء على أوامره فيما يتعلق بهذا العقد.

**المفوض (العميل)**  
**(توقيع مطابق من بنك)**

الاسم:

التوقيع:

التاريخ:

الاستخدام الداخلي للبنك

**مرفق (3)**  
**تفويض**

نفاذا لعقد اتفاق ثلاثي لشراء الأوراق المالية بالهامش المؤرخ ..... / ..... / ..... والمبرم بين العميل وبين كلا من بنك القاهرة (البنك) وشركة ..... والكائنة في ..... (يشار إليها فيما بعد بـ "شركة السمسرة") الصادر من ..... سجل تجارى رقم ..... الصادر من ..... الكائنة في ..... (العميل) بنك القاهرة - على نحو غير قابل للرجوع فيه - بانه في حالة توقف أو وقف نشاط شركة السمسرة أو منع شركة السمسرة من مزاوله كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بمزاومتها لأي سبب من الأسباب، فإنه:

- أفوض أنا** ..... (العميل) بنك القاهرة - على نحو غير قابل للرجوع فيه - بانه في حالة توقف أو وقف نشاط شركة السمسرة أو منع شركة السمسرة من مزاوله كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بمزاومتها لأي سبب من الأسباب، فإنه:
1. يكون للبنك الحق في القيام بتحويل محفظة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد إلى شركة سمسرة أخرى بخلاف الطرف الثالث (يشار إليها فيما بعد بـ "شركة السمسرة البديلة") وأن يستمر في ممارسة كافة الحقوق المتاحة له بموجب هذا العقد فيما يتعلق بتلك الأوراق المالية، على أن يتم إخطاري بأي وسيلة من الوسائل المتاحة لدى البنك
  2. يكون للبنك (بصفته أمين الحفظ) وفقا لمطلق تقديره الحق في أن يقوم بإجراء حجز بغرض البيع لصالح شركة السمسرة البديلة فيما يتعلق بكافة الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد
  3. يكون للبنك (بصفته أمين الحفظ) وفقا لمطلق تقديره ودون الرجوع إلى العميل الحق في أن يقوم بإصدار أوامره إلى شركة السمسرة البديلة لبيع كل أو جزء من محفظة الأوراق المالية الخاصة بالعميل محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد، وذلك في حالة إخلال العميل بالتزاماته قبل البنك بموجب هذا العقد وفي الحدود التي تعيد نسبة التمويل المقدمة من البنك إلى النسبة المحددة بالبند السادس من هذا العقد
  4. يلتزم العميل ويتعهد في هذه الحالة وبمجرد طلب البنك:

- القيام بفتح حساب لدى شركة السمسرة البديلة والتوقيع على كافة الأوراق والمستندات اللازمة لذلك.
- بإصدار كافة الموافقات والأوامر والتصاريح اللازمة لقيام شركة السمسرة البديلة ببيع والتصرف في الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل، والقيام بكافة الالتزامات والحقوق المقررة لشركة السمسرة (الطرف الثالث) بموجب هذا العقد
- وفى حالة عدم التزام العميل بالقيام بأي من الالتزامات والتعهدات الواردة بهذا البند - بمجرد طلب البنك - فيجوز للبنك:



1. اتخاذ كافة الإجراءات وممارسة كافة الحقوق المتفق عليها بموجب هذا البند وذلك دون الحاجة إلى الرجوع إلى العميل أو الحصول على موافقته المسبقة، ولا يحق للعميل الرجوع على البنك أو على شركة السمسرة البديلة في سبيل قيامهم بتنفيذ أي من الحقوق والتصرفات المتفق عليها بموجب هذا البند، ويقر العميل بإعفائهم من أية مسئولية في هذا الصدد طالما قام البنك وشركة السمسرة البديلة ببذل عناية الرجل الحريص في سبيل تنفيذهم لأحكام هذا البند
2. بمجرد قيام البنك و/أو شركة السمسرة البديلة بتنفيذ أي من التصرفات الواردة بهذا البند نيابة عن العميل، سيقوم البنك أو شركة السمسرة البديلة بحسب الأحوال بإخطار العميل بمجرد إتمام التصرف
5. ولأغراض هذا الاتفاق يوافق العميل ويعفي البنك - على نحو غير قابل للرجوع فيه - من الالتزام بأحكام السرية المصرفية تجاه شركة السمسرة البديلة ويعتبر توقيعه على هذا الاتفاق إقراراً وقبولاً صريحاً من العميل بكشف سرية حساباته طرف البنك لشركة السمسرة البديلة، كما يفوض العميل البنك بأن يزود شركة السمسرة البديلة بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بحسابه طرف البنك وكذا البيانات والمعلومات المتعلقة بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل
6. يحق للعميل - بعد الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة للبنك - أن يقوم بتحويل محفظة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان للبنك بموجب هذا العقد إلى شركة سمسرة أخرى بخلاف الطرف الثالث ("شركة السمسرة البديلة") يوافق عليها البنك، على أن يتم ذلك وفقاً لظروف والشروط والضوابط وبذات الحقوق المقررة للبنك بموجب هذا العقد

### المفوض (العميل)

الاسم:

التوقيع: (توقيع مطابق من بنك)

التاريخ:

الاستخدام الداخلي للبنك

### مرفق (4)

### بيان يوضح مخاطر تداول الأوراق المالية بالهامش

يعد نشاط تداول الأوراق المالية المشتراه بالهامش نشاطاً عال المخاطر؛ حيث أن المخاطر المرتبطة بهذا النظام قد تؤدي إلى خسارة كبيرة وذلك إلى جانب التكاليف والمصروفات المرتفعة الخاصة بتنفيذ تلك العمليات، ومن ثم فإن هذا النظام لا يتناسب مع العملاء الذين لا يريدون تحمل درجة عالية من المخاطرة، كما أنه لا يتلاءم مع محدوددي الاستثمارات.

وجدير بالذكر أن نشاط تداول الأوراق المالية المشتراه بالهامش ينطبق عليه ذات المخاطر التي تسري على تداول الأوراق المالية بوجه عام إضافة إلى عدد آخر من المخاطر الاستثمارية والتي يعد من أهمها انخفاض سعر البيع عن سعر الشراء مما يترتب عليه خسائر رأسمالية يتحملها العميل، علماً بأنه من الممكن أن تزيد خسائر عمليات الشراء بالهامش عن رأس المال المستثمر في تأمين العمليات المشتراه، بالإضافة إلى تكاليف عمليات التمويل المرتبطة بعمليات الشراء بالهامش.

وبناء عليه يتطلب التعامل وفقاً لهذا النظام معرفة جيدة بالأوراق المالية المتداولة بالسوق، وكذلك معرفة متعمقة بسوق الأوراق المالية وبأساليب وإجراءات ونظم التداول.

علمت بمضمون البيان أعلاه وأقر بقبولي وموافقتي على ما ورد به.

المقر بما فيه



بنك القاهرة  
Banque du Caire

الاسم:

التوقيع:

التاريخ:

الاستخدام الداخلي للبنك